

العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

د. زايري بلقاسم
كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران

Résumé:

Les petites et moyennes entreprises occupent une grande place parmi les préoccupations économiques actuelles dans le monde. Et pour développer et renforcer ces politiques, il y a plusieurs pays qui adoptent la stratégie des groupements industriels ou « Clusters » comme meilleur outil pour améliorer les capacités productives et concurrentielles de ses entreprises.

Cette stratégie va réaliser des économies d'échelles qui aident les PME d'utiliser les technologies très développées et réduire les coûts de productions, ainsi qu'améliorer la qualité et la capacité concurrentielle des produits finis. Dans cette recherche on va essayer de définir les Clusters et son importance pour les PME, et d'analyser quelques expériences dans le monde.

ملخص:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة كبرى ضمن اهتمامات السياسات الاقتصادية الراهنة. ومن أجل تطوير وتعزيز هذه المؤسسات، تتبنى العديد من الدول إستراتيجية "العناقيد الصناعية" كأحسن أداة لتعزيز القدرات الإنتاجية والتنافسية لهذه الشريحة من المؤسسات. هذه الإستراتيجية ستعمل على تحقيق اقتصاديات الحجم تسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإمكانية استخدام التكنولوجيا المتطورة أو خفض تكاليف الإنتاج بالإضافة إلى رفع جودة وتنافسية المنتجات النهائية. وسنحاول في هذا البحث تعريف العناقيد الصناعية وأثرها على تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى التعرف على أهم التجارب الدولية في هذا المجال.

مقدمة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة ومعتبرة ضمن النسيج الصناعي ونظام الإنتاج في مختلف اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. ونظرا لما تقوم به من دور فعال في النشاط الاقتصادي، فلقد ركزت مختلف السياسات والإجراءات الحكومية في الآونة الأخيرة على تعزيز وتشجيع هذا الفرع من القطاع الصناعي، وذلك من خلال إلغاء العراقيل وتسهيل كل الإجراءات، وتوفير التسهيلات الإدارية والمالية والبنكية وغيرها من أجل ترقية هذه المؤسسات.

ونشير من جهة، إلى حجم الاهتمام الرسمي وغير الرسمي في الآونة الأخيرة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والترويج لها، ولم يسبق أن عرف قطاع آخر مثل هذا الاهتمام على أعلى المستويات في العالم، وكذلك في البرامج الإنمائية للمنظمات الدولية. ومن بين أسباب ذلك، تشير معظم الدراسات والأبحاث النظرية والتطبيقية على اعتبارها محركا أساسيا للأسواق المحلية ومصدرا لتقويتها وإنعاشها، قدرتها على تعبئة الادخارات العائلية، مساهمتها الكبيرة في توفير مناصب العمل وبالتالي امتصاصها

جزء كبير من البطالة، استيعابها للتكنولوجيا ونشاطات البحث والتطوير، إضافة إلى أهميتها في تحسين مستويات المعيشة والرفاهية، والتخفيف من معدلات الفقر، وإعادة توزيع الثروة في المجتمع. ومن جهة أخرى ففي العديد من اقتصاديات الدول الانتقالية، أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تراجع دور الدولة الاقتصادي، الأداة الرئيسية لهذا التحول والانتقال، ومصدر قوة رئيسي لتشجيع نمو قطاع خاص قوي وغير ريعي.

وبسبب صغر حجمها، تواجه العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل والصعوبات، كارتفاع تكاليف الإنتاج، نقص مصادر التمويل، عدم الاستفادة من بعض الخدمات الاستشارية والفرص التسويقية. ولقد بينت العديد من الأبحاث في الآونة الأخيرة، أن هذه المشاكل ليس مصدرها الرئيس فقط صغر حجمها فقط، وإنما بتفككها وعدم ارتباطها في هياكل متكاملة، ومن هنا ظهر مفهوم العنقود الصناعي كأداة لدعم هذه المؤسسات في أسواقها المحلية والعالمية على حد سواء.

ومن أجل تشجيع وتعزيز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تسعى معظم دول العالم بما فيها الدول العربية إلى توفير مناخ الاستثمار الملائم وبيئة الأعمال المناسبة التي ينمو فيها هذا القطاع بدون أية عراقيل، وبالتالي خلق الجو الذي تنمو من خلاله هذه المؤسسات لتستطيع أن تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وينصرف تعبير مناخ أو بيئة الأعمال إلى مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في نشاط هذه المؤسسات، مثل الوضع العام والسياسي للدولة ومدى ما تمتاز به من استقرار سياسي وأمني وتنظيماته الإدارية، وما تتميز به من فعالية وكفاءة ونظامها القانوني والقدرة على تطبيقه، ومدى مرونته ووضوحه واتساقه وسياسات الدولة الاقتصادية وإجراءاتها وطبيعة السوق وآلياته وإمكانياته وما تمتاز به الدولة من منشآت قاعدية، وعناصر إنتاج وخصائص جغرافية وديمغرافية، ووجود قوانين واضحة للملكية والحقوق. ومن أبرز أنواع البيئات المشجعة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجد التجمعات الصناعية وتحديد العناقيد الصناعية.

وانطلاقا من التجارب الدولية، فإن سبب وجود هذه العناقيد الصناعية هو من أجل دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة في أسواقها المحلية والعالمية، وتحقيق مزايا تنافسية على مستوى القطاع وعلى مستوى الدولة ككل، إضافة إلى زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل، وتقليل حجم التكاليف أثناء المراحل الإنتاجية ومن ثم تقليل تكاليف الإنتاج بصورة عامة، وتطوير القدرة التنافسية بين المنتجات وتحسين إمكانيات وفرص التصدير.

ويحاول هذا البحث تحليل أهمية هذه العناقيد في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال أربعة مباحث، المبحث الأول سيتعرض إلى تقديم نبذة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري مع إجراء مقارنات دولية، ثم تتناول الدراسة في المبحث الثاني مفهوم العناقيد من حيث التعريف والنشأة والعلاقات

الأساسية التي يتضمنها العنقود. وفي المبحث الثالث سيتم تناول مراحل تطور العنقود وعلاقته بمراحل تنافسية الاقتصاد. وفي المبحث الرابع سنتطرق إلى أهم السياسات الأساسية ودور الدولة في ترقية دور العناقيد كإستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بالإضافة إلى التجارب الدولية لهذه السياسات.

أولاً: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفي بعض الاقتصاديات

تشير المعطيات والتقارير إلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث تحتل هذه المشروعات أهمية كبيرة وخاصة في القطاع الصناعي، سواء بالنسبة لعدد المشروعات أو مساهمتها في القيمة المضافة والعمالة، إضافة إلى أن استثماراتها الإجمالية تعد من الأصول الإنتاجية الهامة في المجتمع.

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

كانت أولى المحاولات للتأكيد على أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال التقرير الخاص ببرنامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي التسعينيات تم إعطاء القطاع الخاص أهمية قصوى مع تزايد الانفتاح الاقتصادي، وانعكس ذلك على وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة مع إنشاء وزارة تهتم بشؤونها وهي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1993. ثم تزايد الاهتمام بهذا القطاع في السنوات الأخيرة ويظهر ذلك من خلال إصدار أكثر من 41 نص قانوني لترقية وإنشاء المؤسسات والهيئات الداعمة والممولة لهذه المؤسسات. وتوضح الجداول التالية أهمية هذه المؤسسات في الجزائر:

الجدول رقم 1 : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2004-2005)

النسبة المئوية	معدل التطور	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 2005	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 2004	طبيعة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة
9.04	20393	245842	225449	خاصة
12.33	96	874	778	عامة
10.76	9340	96072	86732	صناعات تقليدية
9.53	29829	342788	312959	المجموع

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.

نستنتج من هذه المعطيات الرقمية أن أهم المصادر لضمان فرص العمل على مستوى سوق العمالة وامتصاص الخريجين الجدد من الجامعات ومراكز التكوين المهني وغيرها في الجزائر تكمن في دعم نمو هذه المؤسسات واستقرارها.

الجدول رقم 2 : تطور العمالة

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المؤسسات الصغيرة	عام 2004	عام 2005	التطور	%
خاصة	أجراء	592758	642987	50229	8
	عمال	-	245842	-	-
عامة		71826	76283	4457	6.21
صناعات تقليدية		173920	192744	18824	10.82
المجموع		838504	1157856	319352	38.09

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.

وفي هذا المجال تعتبر العناقيد الصناعية أحد الحلول الجوهرية لدعم نمو واستقرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لما توفره هذه العناقيد من إمكانيات وفرص تمكنها من تحقيق درجة مرتفعة من الاستقرار الاقتصادي نتيجة للارتباطات الرأسية والأفقية التي يتيحها لها، كما أنها تمثل إطار واضح للعلاقات الصناعية على نحو يكشف مواطن القصور بما يمكن من تصميم سياسات ملائمة لتقوية العنقود ودعم تنافسيته.

الجدول رقم 3 : تطور قطاعات النشاط المهيمنة

قطاع النشاط	عدد المؤسسات So (2004)	عدد المؤسسات S1 (2005)	معدل التطور $\frac{So - S1}{So} \times 100$
1 البناء والأشغال العمومية	72869	80716	10.77
2 التجارة والتوزيع	37954	42183	11.14
3 النقل والاتصال	20294	22119	8.99
4 الخدمات المقدمة للعائلات	16933	14148	7.18
5 الفنادق والمطاعم	14103	15099	7.06
6 الصناعات الغذائية	13673	14417	5.44
7 الخدمات المقدمة للمؤسسات	10843	12143	11.99
القطاعات الأخرى	38780	41017	5.77
المجموع	225499	245482	8.86

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.

من خلال الجداول السابقة يمكننا استنتاج ما يلي :

- التركيز القوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول القطاع الخاص؛
- سيطرة المؤسسات الصغرى بالمقارنة إلى النوعين الآخرين (المتوسطة والصغيرة)؛
- تركيز قوي وكبير لمؤسسات صغرى ومناصب الشغل في قطاع البناء والأشغال العمومية الذي يبقى المصدر الأساسي لخلق مناصب الشغل. أما قطاع التجارة فإنه يحتل المرتبة الثالثة بعد قطاع الخدمات الذي يعتبر قطاع هام في الدول المتقدمة؛
- تركيز قوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولايات الشمال؛

- معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حديثة الإنشاء.

2- الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الاقتصاديات الحديثة:

بقيت القناعة بأهمية الصناعات الكبيرة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي مهيمنة على الفكر الاقتصادي حتى منتصف عقد السبعينات من القرن العشرين، لكن سرعان ما تغيرت هذه القناعة في منتصف السبعينات مع ظهور كتاب البروفيسور شموكلر *Small is Beautiful* ، فلم تعد هذه الصناعات تمثل رمزا للتصنيع والتطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي. وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصرا أساسيا في الحياة الاقتصادية، ليس فقط بسبب عددها وتنوعها، ولكن أيضا لتواجدها في كل المجالات الاقتصادية، مساهمتها في التنمية الجهوية، إكمالها لقطاع المؤسسات الكبرى أو اعتبارها ميدان لتجريب كل التجديدات. إنها إن مجال للتجارب الصناعية، مصدرا للتجديد الدائم للصناعة والتجارة ومثال للتنافسية والديناميكية .

ولعبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في عملية التطور الصناعي للدول الصناعية المتقدمة وكذلك للدول الحديثة التصنيع وأصبحت تمثل قطاعا أساسيا ضمن اقتصادياتها. ومنذ منتصف السبعينات من القرن الماضي تضاعف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الصناعية والنامية، فعلى سبيل المثال باتت المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نسبة تجاوزت 90% من عدد المشروعات الاقتصادية الموجودة في العالم، وتشغل ما بين 50 و60% من إجمالي قوة العمل، وتوفر الصناعات الصغيرة والمتوسطة نحو 70% من فرص العمل في دول الاتحاد الأوربي، وفي منطقة شرق آسيا ودول الباسيفيك تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما يزيد عن 95% من إجمالي المشاريع التي تستقطب ما بين 35%- 85% من إجمالي قوة العمل.

ففي الهند مثلا، تستوعب الصناعات الصغيرة والمتوسطة حوالي 50% من إجمالي العمالة الصناعية، وتتميز بقدرتها على توفير المزيد من فرص العمل وتنمية القطاع الصناعي. وتتناسب الصناعات الصغيرة مع البيئة الاقتصادية في الهند التي تفتقر إلى الموارد المالية إلى جانب ضخامة عدد السكان، حيث أن المشروعات الصغيرة كثيفة العمالة ولا تحتاج إلى رؤوس أموال⁽¹⁾.

وفي إيطاليا التي يعتمد اقتصادها كليا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تستوعب هذه الأخيرة حوالي 81 % من إجمالي العمالة الصناعية، وأصبحت من أقوى المصدرين للسلع الاستهلاكية ذات الجودة العالية، مثل السلع الغذائية، المنسوجات، وغيرها من السلع الاستهلاكية الأساسية. ويعود سر نجاح إيطاليا في هذا القطاع، كون أن هذه المشروعات تعمل في مجموعات مترابطة وذات علاقات متداخلة بيم بعضها البعض (عناقيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم)، إضافة إلى تطور البيئة التنافسية⁽²⁾.

وفي بيرو تستوعب الصناعات الصغيرة والمتوسطة حوالي 60% من العمالة الصناعية، وفي سنغافورة حوالي 35% من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي⁽³⁾.

كما أن هذه المؤسسات تساهم بحوالي 70% من الإنتاج العالمي للسلع والخدمات، وتمثل القوى المحركة للإبداع والابتكار في فروع الإنتاج المختلفة، وتسهم بنحو 25 إلى 35% من الصادرات العالمية للمواد المصنعة⁽⁴⁾. وتشير تقديرات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي إلى أن معدل مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في صادرات دول المنظمة تبلغ حوالي 26% من إجمالي الصادرات. أما في اليابان فإن مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة لا تتجاوز 13.5%. وبلغت مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في صادرات بعض الدول الآسيوية معدلات عالية جدا ، حيث بلغت 60% في الصين ، و56% في تايوان ، و40% في كوريا الجنوبية.

وتتضح أهمية الدور الاستراتيجي الذي تلعبه تلك الصناعات في تحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة صناعيا من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك من خلال توظيف العمالة والجدول التالي يوضح ذلك⁽⁵⁾.

جدول رقم 4 : دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات الصناعية

الدولة	نسبة العمالة الموظفة من إجمالي العمالة %	مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي %
الولايات المتحدة	53.7%	48.0%
ألمانيا	65.7%	34.9%
المملكة المتحدة	67.2%	30.0%
فرنسا	69.0%	61.8%
إيطاليا	49.0%	40.5%
اليابان	73.8%	27.1%

المصدر: صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، السجل العلمي لندوة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي _ الإشكاليات وأفاق التنمية، القاهرة ، يناير، 2004، ص 169.

ونشير إلى أن التأكيد أصبح قويا حول أهمية الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمصدر لروح المبادرة والإبداع المتواصل، فالصناعات الصغيرة الجديدة تبادر إلى ابتكار منتجات وعمليات إنتاجية جديدة ، وهي غالبا ما تكون صغيرة الحجم عند بداية نشاطها ثم ما تلبث أن تنمو بسرعة إذا أثبتت نجاحا⁽⁶⁾. وقد بينت دراسات ميدانية في كندا ، أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة أخذت تفوق المؤسسة الكبرى في الميدان التكنولوجي ليس باستعمال التقنيات الحديثة في الإعلان ، فحسب بل أيضا باستعمال الآلات والمعدات الأكثر تناسبا وملائمة مع القطاع الموجودة فيه⁽⁷⁾.

وترجع أهمية مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأسباب التالية:

- أ- اعتمادها على العمالة المكثفة، وتوزيعها للدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، فهي تلعب دورا هاما في خلق فرص الاستخدام بما يخفف من حدة الفقر إذ أنها كثيرا ما توفر فرص عمل مقابل أجر معقولة للعمال من الأسر الفقيرة والنساء اللاتي يفتقرن للمصادر البديلة للدخل؛
- ب- تساهم في رفع كفاءة تخصيص الموارد في الدول النامية، فهي تميل إلى تبني الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة بما يعكس وضع تلك الدول من حيث وفرة قوة العمل وندرة رأس المال؛
- ج- تدعم بناء القدرات الإنتاجية الشاملة، فهي تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على مستويات الاقتصاد كافة، وتسهم في إرساء أنظمة اقتصادية تتسم بالديناميكية والمرونة تترابط فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة، وهي تنتشر في حيز جغرافي أوسع من المؤسسات الكبيرة، وتدعم تطور ونمو روح المبادرة ومهاراتها وتساعد على تقليص الفجوات التنموية بين الحواضر والأرياف⁽⁸⁾؛
- د- تساهم إسهاما كبيرا في التصدير لمعظم الدول الصناعية (انظر إلى المعطيات التي قدمناها سابقا) ولقد أدى انفتاح السوق العالمي إلى تعزيز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط التصديري بنحو 25-30 % من الصادرات العالمية المصنعة حيث بلغت في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية نحو 26 % من الصادرات الإجمالية وتمثل 56 % في تايلان و60 % في الصين وفي كوريا الجنوبية 40 %؛
- هـ- إن أغلبية الوظائف الجديدة تمت على مستوى المؤسسات الصغيرة. وهناك مؤشرات على أن هذا هو الوضع في العديد من الدول النامية ويتضح بصورة أكبر في الدول التي تمر بمرحلة إنتقالية من خلال إعادة الهيكلة وإدخال مبادئ السوق الحرة مما يؤدي إلى بروز فرص جديدة في السوق وإلى نمو أكبر في قطاع المؤسسات الصغيرة.

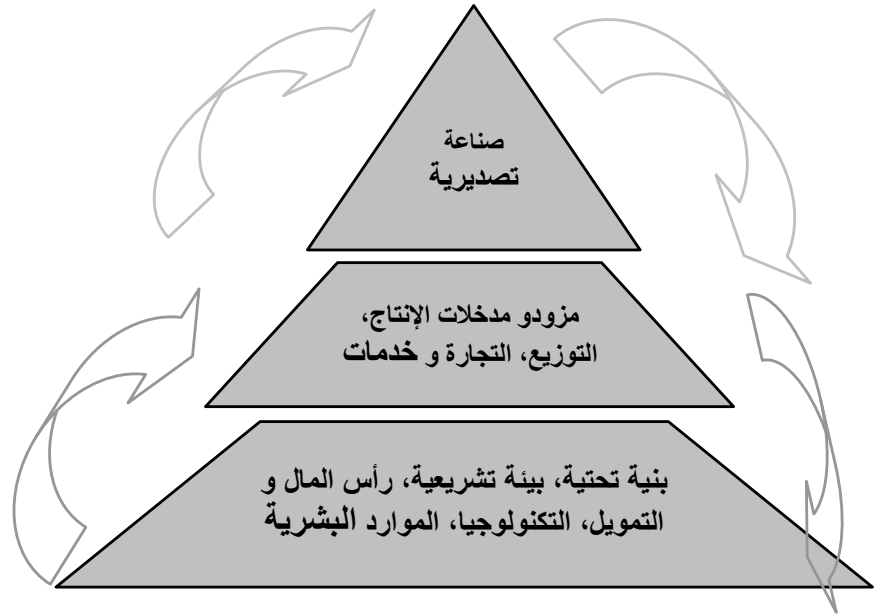
ثانيا: الإطار النظري للعناقد الصناعية

إن حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يمثل تحديا رئيسيا، لكن المشكل يكمن في عدم وجود نوع من الارتباط الهيكلي والتكامل بين المؤسسات يواجه الصعوبات المتعلقة بالإنتاج والتسويق. ومن هنا كانت فكرة العناقد الصناعية والتي هي علاقات صناعية بين وحدات إنتاجية وخدمية وهيئات مساندة حكومية ومالية وبحثية. أما من الناحية الأكاديمية، فالعناقد الصناعية هي تجمعات (جغرافية-محلية-إقليمية أو عالمية) لعدد من الشركات المتقاربة جغرافيا ومؤسساتها التابعة والمنتمية لمجال عمل معين، وتربطها علاقات تكاملية ومصالح مشتركة والمؤسسات المرتبطة والمتصلة ببعضها البعض في مجال معين. بما يمثل منظومة من الأنشطة اللازمة لتشجيع ودعم التنافسية.

وتعتمد العديد من الدول على إستراتيجية "العناقيد الصناعية"، لتدعيم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومساعدتها على تجاوز أهم الصعوبات والعراقيل التي تحيط بنشاطها. وقبل التطرق لأهمية هذه العناقيد، سنقدم في هذا المبحث إطارا نظريا لهذه العناقيد.

1- مفهوم العناقيد الصناعية؟

يرى مايكل بورتر أن النمو الصناعي يجب أن يتجاوز الاعتماد على المزايا النسبية الكلاسيكية التي أشارت إليها النظرية الاقتصادية (كالأرض، الموقع، الموارد الطبيعية، الطاقة وحجم السكان المحلي) ويقدم مفهوما أكثر واقعية هو العناقيد أو مجموعة من الشركات المترابطة أو المتصلة ببعضها البعض في مجال معين، الموردين، الصناعات المتصلة، والمؤسسات التي تنشأ في أماكن محددة.



هذه العناقيد هي التجمعات الجغرافية من المؤسسات المترابطة، الموردين المختصين للمدخلات الهامة، كمكونات الإنتاج والمعدات المستخدمة في العملية الإنتاجية أو الموردين لبعض خدمات البنية التحتية الخاصة بالصناعة، بالإضافة إلى قنوات التسويق ومنتجي المنتجات المكملة والشركات التي تستخدم مدخلات متشابهة أو عمالة وتكنولوجيا متقاربة. كذلك يتسع مفهوم العناقيد الصناعية ليشمل عددا من هيئات التمويل والهيئات الحكومية وغير الحكومية مثل الجامعات، هيئات التوحيد القياسي والمؤسسات التي تقوم بالتدريب المهني والنقابات المهنية التي تقدم خدمات التدريب والتعليم والمعلومات والبحث العلمي والدعم الفني، بما يعبر عن وجود علاقات تشابك خلفية وأمامية قوية بين وحدات العنقود⁽⁹⁾.

وحول بعض الأمثلة المعروفة للعناقيد يمكن أن نشير إلى وادي السليكون بالولايات المتحدة الأمريكية (حاسبات آلية)، هولندا/روتردام (المواصلات)، الهند/بنغالور (الاستعانة بمصادر خارجية للبرمجيات)، هوليوود أمريكا (الأفلام)، فرنسا/باريس-الموضة، جنوب إفريقيا (الماس)، اليابان (الآلات الأوتوماتيكية، السيارات وأجهزة الفاكس)، ألمانيا (المطابع، الكيماويات والسيارات) وإيطاليا (السيراميك، الأحذية، المعدات).

وعلى هذا الأساس، فإن العنقود عبارة عن سلسلة من الصناعات المترابطة ، تتميز بالتعاون والتنسيق فيما بين عناصرها، وذات العلاقة فيما بينها سواء من حيث مدخلات الإنتاج، أو أساليب الإنتاج أو التكنولوجيا المستخدمة، أو شريحة المستهلكين المستهدفة أو قنوات التوزيع أو حتى المؤهلات البشرية المطلوبة في العملية الإنتاجية. هذه الصناعات المتميزة تستطيع أن تنافس على المستوى المحلي والعالمي، عندما تتشكل الشركات والمؤسسات الداعمة والمرتبطة بها لتكون عنقودا صناعيا متكاملًا تتعاون في إطاره المؤسسات لتحقيق ربحية أعلى. ويقول بورتير في هذا المجال، أن العناقيد تستطيع التأثير في التنافس من خلال ثلاثة طرق:

أ- زيادة الإنتاجية من الشركات في العنقود.

ب- قيادة الإبداع في مجال النشاط.

ج- استحداث أعمال جديدة في المجال.

2- خصائص العناقيد:

من بين أهم مميزات العناقيد الصناعية:

أ- قدرتها على إيجاد موردين محليين لمدخلات الإنتاج وبتكاليف اقل نسبيا من استيرادها، مما سيؤثر ايجابيا على القدرة التنافسية للصناعة على مستوى الأسواق المحلية والعالمية. وكلما كان اتجاه الصناعات المدعمة والمرتبطة نحو إنتاج بعض الأجزاء المحددة والمتخصصة من مدخلات الإنتاج، كلما كان لها دور اكبر في مساعدة الصناعة الرئيسية على التطور والمنافسة عالميا. فنجد مثلا، بان هناك العديد من الصناعات التي تدعم صناعة الأحذية الإيطالية وترتبط بها مباشرة مما ساعد على خلق عنقود صناعي قادر على المنافسة والتميز عالميا. فهناك المعاهد المتخصصة بالتصميم، ومصانع الجلود والديباغة، وصناعة الآلات المتخصصة وغيرها، دون إغفال دور الطلب المتميز بدفع الصناعة لتتشكل على هيئة عنقود. فالمرأة الإيطالية تجرب أكثر من مائة حذاء قبل أن تشتري واحدا مما دفع بالصناعة لأن تكون متطورة جدا حتى تستطيع تلبية مثل هذا الطلب. وبهذا يرتبط العنقود مباشرة بتعزيز القدرة التنافسية⁽¹⁰⁾.

ب- هي عبارة عن تجمع جغرافي لمؤسسات تربطها علاقات في سلسلة القيمة المضاعفة وعلاقات رابطة راسية (أمامية وخلفية) وأفقية مبنية على تبادل

السلع والخبرات والموارد البشرية، كذلك توافر خلفية اجتماعية وسلوكية تدعم الترابط بين المؤسسات الاقتصادية، أيضا شبكة من المؤسسات والمعاهد العامة والخاصة التي تساعد الكيانات الاقتصادية المختلفة ، والتي يعتبر وجودها من أهم العوامل التي تساعد على تعزيز تنافسية أعضاء السلسلة العنقودية، كالجامعات والمعاهد التعليمية.

ج- من أجل ضمان نجاح العناقيد الصناعية ومساعدتها على النمو والتطور والاستقرار المتواصل، فيجب تحقيق الترابط بين المؤسسات الموجودة في العنقود، إضافة إلى تحقيق هذا الترابط مع جهات أخرى من المجتمع بصورة تخدم العناقيد وترفع من كفاءتها الإنتاجية وفرصها التسويقية، وهو ما يتطلب مستويات عالية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق هذا الترابط بين كافة المؤسسات والهيئات التي لها دور في تنمية نشاط العناقيد المتكونة.

د- يمكننا التمييز بين نوعين من علاقات الترابط التي تحدث بين المؤسسات على مستوى العناقيد علاقات ترابط رأسية (أمامية وخلفية) وأفقية مبنية على تبادل السلع، والخبرات، والموارد البشرية:

- هناك ما يسمى بالترابطات الأفقية: هي عبارة عن علاقات تتم ما بين مؤسسات تكون في نفس المرحلة الإنتاجية.
- علاقات تكامل راسي (أمامي وخلفي): هي عبارة عن علاقات تتم بين مؤسسات تكون في مراحل مختلفة من العملية الإنتاجية.
- إن العنقود في صورته الحقيقية يمثل شبكة من العلاقات الصناعية المتنوعة.

هـ- أما من ناحية التركيز الجغرافي للعناقيد الصناعية، فإنه يختلف من عنقود إلى آخر، فيمكن أن يحدث هذا التركيز على مستوى مدينة واحدة أو في مجموعة من المدن أو في دولة بأكملها. وعلى ضوء التطور الهائل في وسائل النقل والاتصالات وكذلك التطور التكنولوجي يمكن أن يشمل العنقود مجموعة من الدول المتجاورة.

3-مزايا العناقيد الصناعية:

- يؤدي تواجد العناقيد إلى حدوث العديد من المكاسب والمزايا على مستوى القطاع أو على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، من بين أهم هذه المزايا نشير إلى:
- زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل.
 - أ- التقليل من تكاليف التبادل أثناء المراحل الإنتاجية، وبالتالي تخفيض تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى رفع المزايا التنافسية للمنتجات وتحسين فرص التصدير.

- ب- تركز الخبرات الفنية، البشرية منها والتكنولوجية في مجالات متقاربة أو متكاملة. ويساعد هذا التركيز على حصول الوحدات الصغيرة على مزايا الحجم الكبير من خلال تخصص كل وحدة في مرحلة أو جزء محدد من المنتج النهائي، بالإضافة إلى الأسعار التفضيلية لشراء كميات كبيرة من المواد الخام، كما يساعد هذا التركيز للمنشآت على تطور البنية الأساسية من الخدمات القانونية والمالية وغيرها من الخدمات المتخصصة⁽¹¹⁾.
- ج- تؤدي العناقد إلى زيادة فرص العمل وبالتالي القضاء على مستويات البطالة، جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ورفع معدلات النمو.

ولهذا يعتبر مفهوم العنقود مفهوماً ديناميكياً، حيث أنه يحتوي على سلسلة من العلاقات والتأثيرات الداخلية والخارجية تؤدي إلى زيادة التنوع التكنولوجي وهو ما يجعل استخدام التكنولوجيا المتقدمة بمثابة القوى المحركة الأساسية لتطور ونمو العنقود، وتجدر الإشارة إلى أن ديناميكية العنقود لا تنعكس فقط على التوسع في عوامل الإنتاج، وإنما تؤدي إلى تطور القدرات الإنتاجية والتي تؤدي باستمرار إلى خلق منتجات جديدة وبالتالي إعادة تشكيل الأسواق.

4- العلاقات الصناعية داخل العنقود

يرتبط بفكرة العناقد الصناعية عدد من المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمراحل المختلفة لإتمام العملية الإنتاجية ودورة السلع والخدمات والمنتجات الوسيطة بين الوحدات المختلفة داخل العنقود، وتشتمل هذه المفاهيم على الصور المختلفة للعلاقات الصناعية بين المنشآت والتي من أهمها:

أ- التعاقد من الباطن (Subcontracting)

يعرف " التعاقد من الباطن " على انه شكل من أشكال الاعتماد المتبادل ما بين مختلف المؤسسات الإنتاجية، حيث تقوم أحد الوحدات بإنتاج المنتج النهائي لصالح وحدة أخرى، وذلك وفقاً للمواصفات التي تحددها الوحدة التي يتم الإنتاج لصالحها. ويمثل مفهوم التعاقد من الباطن أحد أشكال العلاقات بين المنشآت في إطار العناقد الصناعية بما يمثل شبكات من الصناعات (Networks) والتي تمثل نمط العلاقات الأفقية بين المنشآت.

و يأخذ التعاقد من الباطن العديد من الأشكال، نذكر منها⁽¹²⁾:

- التعاقد من الباطن لشراء الطاقة الإنتاجية Capacity Subcontracting، حيث يتعاقد المنتج الأصلي لسلعة ما مع احد الوحدات الإنتاجية لإنتاج نفس السلعة وطبقاً للمواصفات التي يحددها. ويرجع سبب ذلك إلى عدم قدرة الشركة الأم على إنتاج الكمية الكافية لتغطية الطلب على هذه السلعة، ولذلك تستعين بشركات أخرى لإنتاج كميات إضافية لتغطية هذا الطلب. وهذه الحالة تمثل علاقة مؤقتة بين الشركة الأم والمقاول من الباطن.

- التعاقد من الباطن نتيجة للتخصص (Specialization (Complementary Subcontracting، في هذه الحالة التي تمثل نوع من التكامل الراسي في عملية الإنتاج، تفوض الشركة الأم المقاول الفرعي بإنتاج الكمية المطلوبة من السلعة. حيث تقوم الشركة الأم بتفويض المقاول الفرعي بإنتاج الكمية المطلوبة من السلعة.
- التعاقد من الباطن مع المورد (Supplier Subcontracting، هذه الحالة تعبر عن حالة التكامل الراسي، حيث يسيطر المقاول الفرعي على عملية التصميم والتطوير وطرق الإنتاج، ويتفق مع الشركة الأم على تصنيع احد أجزاء المنتج النهائي.

ومن بين الأسباب التي تدفع الشركات إلى الاستعادة بهذا الشكل من أشكال التعاون نذكر⁽¹³⁾:

- **تحقيق الاستقرار في سوق السلع:** من خلال إنتاج بض السلع التي يتميز طلبها بعدم الانتظام سواء بسبب التذبذبات الدورية أو الموسمية، أو في حالة عدم وجود طلب كافي لاستمرار عمل خطوط الإنتاج بطاقة اقتصادية.
- **تكنولوجيا الإنتاج ونظم العمل:** الخصائص الفنية للإنتاج وتكاليف الإنتاج الثابتة قد تشجع على التعاقد من الباطن، خاصة في حالة اختلاف الحجم الأمثل للإنتاج وفقاً لمراحل الإنتاج المختلفة.
- **هيكل سوق العمل:** أحياناً تفضل الشركات الكبرى الاستعانة بشركات صغيرة لإجراء مراحل العملية الإنتاجية التي تتطلب عمالة كثيفة غير مدربة وذلك للاستفادة من الأجور المنخفضة لهذه العمالة في المشروعات الصغيرة.

ب- **التزويد الخارجي (Outsourcing)**

يشير هذا المفهوم إلى قيام الشركة الأم بشراء السلع الوسيطة أو الخدمات المساعدة للعملية الإنتاجية بدلاً من إنتاجها داخلياً، وفي هذه الحالة تقوم إحدى الوحدات الصغيرة أو المتوسطة الحجم بإنتاج تلك المكونات أو تقديم تلك الخدمات لصالح الشركة الأم. ويمثل التزويد الخارجي أحد أشكال العلاقات الرأسية بين المنشآت (Vertical Relations). ومن بين أهم المكاسب الكامنة لعملية التزويد الخارجي بالنسبة للشركة الأم، نشير إلى ما يلي:

- **تحسين الجوانب المالية:** حيث يسمح هذا النظام :
 - استبدال التكاليف الثابتة للعاملين بأخرى متغيرة، حيث يمكن للمورد أن يغير من مستوى الخدمات المقدمة بسرعة كبيرة من خلال نقل الموارد التي يستخدمها بين العديد من العملاء.
 - تحصل الشركة الأم على السلع الوسيطة أو الخدمات اللازمة للإنتاج بتكلفه أقل من التكلفة الكلية التي قد تتكلفتها لإنتاج هذه المنتجات أو الخدمات الوسيطة،

وذلك لأن المورد في حالة تخصصه في إنتاج سلعة وسيطة أو تقديم خدمة ما يستطيع أن يتمتع بوفورات الحجم، والحصول على تكنولوجيا جديدة، أو عمليات إنتاج أفضل وخبرة أكبر وسهولة الوصول إلى الكفاءات النادرة والقدرة على قياس الخدمة الأفضل.

- إذا قامت الشركة الأم ببيع بعض الأصول إلى المورد سوف يؤدي ذلك إلى انخفاض أصولها وبالتالي ترتفع نسبة الربحية على الأصول، كما يمكن استخدام الناتج من عملية البيع في تسديد الديون ودفع الأرباح على الأسهم، وتحسين الصورة المالية للشركة بصورة عامة.

- تحسين الجوانب الإنتاجية: في هذه الحالة تستطيع الإدارة تركيز اهتمامها على مستوى التنافسية والجودة الخاصة بمنتجاتها بدلاً من تشتت الاهتمام على العمليات الفرعية للإنتاج. كذلك يستطيع المورد الحصول على تكنولوجيا ومهارات أكثر تطوراً من تلك المتاحة للشركة الأم، مما يسمح للبايع بتطوير مستوى الأداء وزيادة مرونة الإنتاج ومواجهة ظروف السوق المتغيرة والوصول إلى مستويات عالمية في الإنتاج.

وتتميز هذه العملية بعدد من الخصائص نذكر منها:

- تمكن الشركة الأم من توزيع عملية الإنتاج وخاصة تلك التي تتطلب عمالة مكلفة؛
- زيادة الإنتاجية عن طريق التركيز في إنتاج المراحل النهائية للسلع، حيث أن تركيز العاملين ينصب في إنتاج السلع الأساسية للمؤسسة؛
- التقليل من عدد العاملين وبالتالي تكاليف الإنتاج.

ج-التحالفات الإستراتيجية :

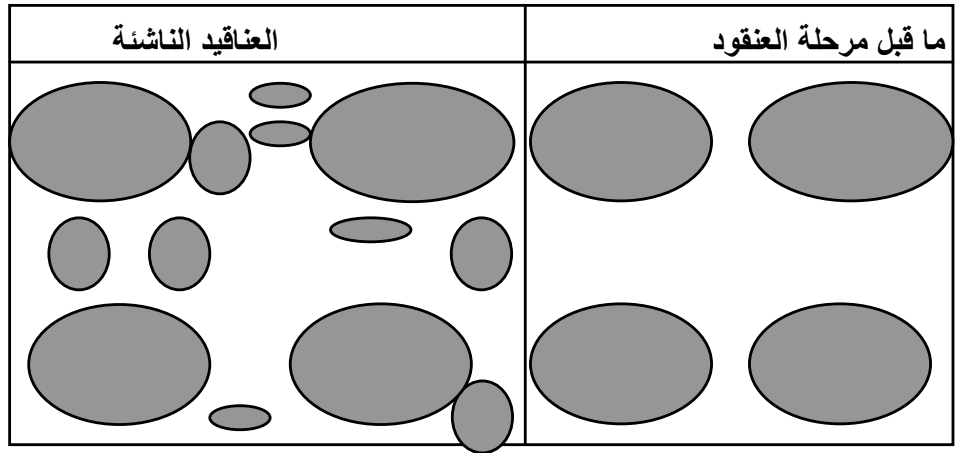
هو نوع آخر من أشكال التعاون والعلاقات المتطورة في مجال التكنولوجيا والمعلومات وبرامج التدريب والتسويق المشترك وتهدف هذه التحالفات إلى تخفيض التكاليف في المجالات المذكورة سابقاً، لان المؤسسة لوحدها لا تستطيع أن تغطي بمفردها كل التكاليف الفنية والتكنولوجية والمعلوماتية. كما ترمي إلى الاستعانة بخبرات المؤسسات الأخرى في مجال معين عن طريق احتكاك المؤسسات ببعضها البعض. ولقد أصبحت التحالفات الإستراتيجية في الوقت الحالي اتجاهاً عالمياً في العلاقات الصناعية خارج مجال الإنتاج وخاصة في ظل العناقد الصناعية المتطورة. إلا أننا نشير إلى أن هذا النمط من التعاون يتطلب وجود بيئة أعمال ملائمة ومتطورة ومنظومة تشريعية وقانونية مرنة حتى يمكن أن تتبناه الشركات وتستفيد من آثاره الايجابية.

5- نشأة العناقد وتطور العلاقات الصناعية داخلها

1- مرحلة نشأة العناقد الصناعية: ويمكن أن نشير إلى أهمية تكوين مثل هذه العناقد نتيجة تزايد الطلب على سلعة أو خدمة غير متوفرة وتفضيل المنتجين التواجد بجانب

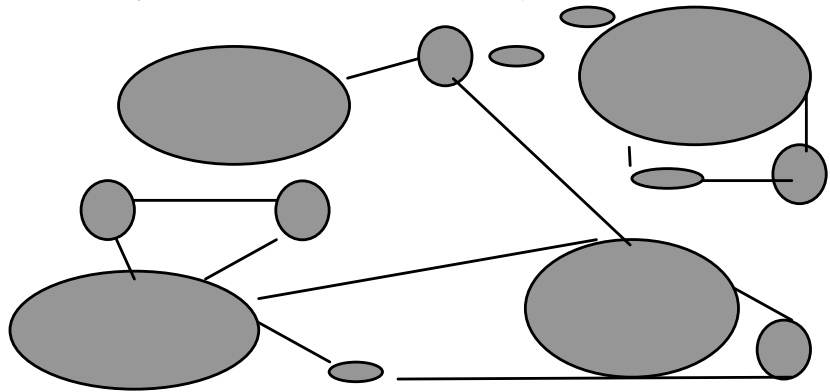
عوامل الإنتاج أو في الأماكن التي تتوفر فيها الصناعات المغذية. وتبدأ العناقيد في التشكل كما هو مبين في الشكل التالي.

الشكل رقم 1 مرحلة تشكل العناقيد.



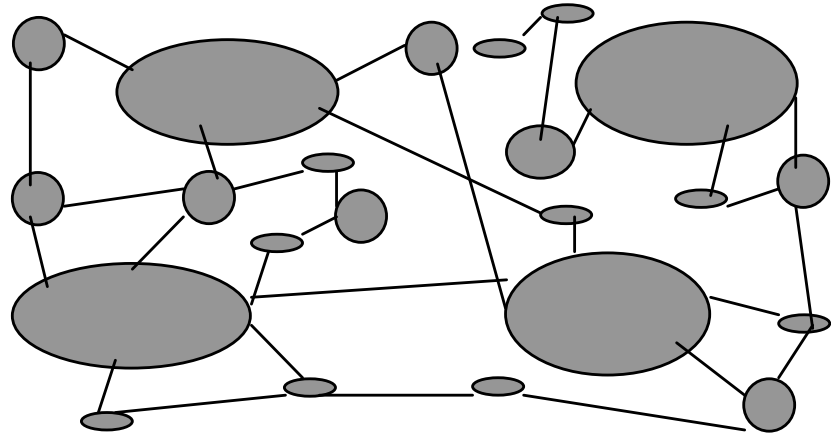
ب- مرحلة توسع العناقيد الصناعية: عندما تنتهي عملية تكوين العنقود، وبداية عملية الإنتاج، يبدأ هذا الأخير في التطور والنمو، وخاصة في ظل توافر المؤسسات المحلية التي تدعم وتساند العنقود، ووجود المنافسة بين المؤسسات العاملة. كما يظهر أهمية الموردين المتخصصين وتبدأ عملية التراكم المعرفي داخل العنقود، كما تعمل المؤسسات المتخصصة على توفير الأبحاث والبنية الأساسية والتدريب المتخصص للعاملين. والشكل اللاحق يظهر توسع العنقود الصناعي.

الشكل رقم 2: توسع و تطور العنقود الصناعي



ج- مرحلة العناقيد الصناعية المتكاملة: إن وجود التعاون ما بين العناقيد قد يؤدي إلى تطورها، ويمكن أن تضرب مثال عن عنقود صناعة الأجهزة المنزلية وعنقود صناعة الأثاث بألمانيا، فعلى الرغم من اختلاف المنتجات ومدخلات العملية الإنتاجية واختلاف التكنولوجيا المستخدمة إلا أن هناك نقطة اتصال بين العنقودين وهي عملية بناء المطابخ التي تشتمل على الأجهزة المنزلية "A Cluster of Built-In Kitchens" ، ونجد أن صادرات ألمانيا من هذه النوعية أكبر من صادراتها من الأجهزة المنزلية أو من صناعة الأثاث. والشكل اللاحق يظهر طبيعة التشابك في العناقيد المتكاملة.

الشكل رقم 3: العنقود الصناعي المتكامل



يتميز نمو العلاقات الصناعية داخل العناقيد الصناعية بعدد من المراحل⁽¹⁴⁾:

- تكون عدد كبير من المنشآت في مجال الصناعة أو الخدمات الصناعية.
- اندماج الشركات الصغيرة بعضها البعض في علاقات أفقية، واندماج الشركات صغيرة ومتوسطة مع الشركات الكبيرة في علاقات رأسية. ويبدأ ظهور اقتصاديات التكتل.
- تبدأ العناقيد في النمو وخلق اقتصاديات الكفاءة نتيجة التجمع.
- تعمل العناقيد بكفاءة ولكن تحتاج إلى المزيد من التطوير والابتكار في المنتجات والعمليات الإنتاجية للاحتفاظ بمستوى التنافسية الحالي، كما تظل في حاجة إلى تقوية الروابط الدولية.

كذلك هناك عدد من الأسباب التي من الممكن أن تفقد العناقيد ميزتها التنافسية وتؤدي إلى تراجع نموها وتطورها مثل:

- التغيير في التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج والتي يترتب عليها أن تكون مهارات العمال والموردين والخبرات العلمية والفنية المستخدمة في عملية الإنتاج غير ملائمة لنوعية التكنولوجيا الجديدة.
- التغيير في أذواق واحتياجات المستهلكين، والتي يترتب عليها عدم ملائمة المنتجات لاحتياجات السوق.
- وجود تكتلات "Cartels"، أو وجود معوقات لعملية المنافسة.

6- معايير تصنيف العناقيد الصناعية

يتم تصنيف العناقيد الصناعية وفقاً لعدد من المعايير⁽¹⁵⁾.

- أ- **مقياس مرحلة التطور:** تنقسم العناقيد وفقاً لمرحلة النمو إلى **الطور الجنيني**، وهي المرحلة التي يكون فيها حجم العنقود صغيراً ولديه إمكانيات نمو كبيرة، **طور الإنشاء**، حيث تظل هناك إمكانية لنمو العنقود رغم كبر حجمه، **طور النضج**، حيث يكتمل فيه بناء العنقود وتصبح إمكانية النمو ضئيلة للغاية.
- ب- **مقياس عمق العلاقات بين الوحدات:** وتنقسم العناقيد الصناعية إلى عناقيد ذات علاقات عميقة أو ضحلة أو غير معروفة، وذلك وفقاً لعمق الروابط الإنتاجية بين الوحدات وعدد المؤسسات القائمة داخل العنقود.
- ج- **مقياس ديناميكية العمالة:** وتنقسم العناقيد وفقاً لتطور حجم العمالة إلى عناقيد في حالة نمو أو انخفاض أو استقرار. ويعتبر العنقود في حالة استقرار إذا كان التغيير في حجم العمالة يتراوح بين $\pm 10\%$.
- د- **مقياس أهمية العلاقات الجغرافية:** كما يتم تقسيم العناقيد وفقاً لمستوى المنافسة طبقاً للعلاقات الجغرافية سواء كانت على المستوى الإقليمي أو الوطني أو الدولي.

ثالثاً: "العناقيد الصناعية" والميزة التنافسية للدولة

يعرف **تقرير التنافسية العالمي** (المعهد الدولي لإدارة التنمية في السويد) التنافسية، على أنها قدرة الدولة والمنشأة على توليد ثورة أكبر من منافسيها على مستوى العالم⁽¹⁶⁾. بينما عرفت **الاونكتاد** على أنها الوضع الذي يمكن الدولة في ظل شروط السوق الحرة والعدالة- من إنتاج السلع والخدمات التي تلائم الأذواق العالمية، إلى جانب المحافظة على الزيادة الحقيقية لأفرادها في الأجل الطويلة⁽¹⁷⁾. وعلى هذا الأساس، لا يمكن دراسة مفهوم العنقود الصناعي بعيداً عن مفهوم التنافسية، فكما ارتفع عدد العناقيد الصناعية المتطورة داخل اقتصاد ما كلما ارتفعت تنافسية هذا الاقتصاد بوجه عام. فتطور الميزة التنافسية للعناقيد الصناعية ونموها يؤدي إلى سيادة نمط تنافسي ديناميكي على مستوى الاقتصاد ككل.

1- محددات الميزة التنافسية

لقد بين بورتر أن هناك أربعة عوامل لتحديد الميزة التنافسية للدولة، أطلق عليها عبارة عن **قطعة ماس Porter Diamond** من حيث التداخل والتشابك فيما بينها. وتتمثل هذه العناصر في الآتي⁽¹⁸⁾:

- أحوال أو ظروف الطلب المحلي.
 - الصناعات المرتبطة والصناعات المساندة.
 - طبيعة عوامل الإنتاج.
 - استراتيجيات المنشآت وهيكلها والمنافسة المحلية.
- وبالإضافة إلى العوامل السابقة أضاف "بورتر" عاملين آخرين قد لا يقلان أهمية عن المحددات السابقة، ويؤثران على المحددات الرئيسية السابقة في اكتساب وخلق الميزة التنافسية وهما دور الحكومة وعامل الصدفة⁽¹⁹⁾.

أ- أحوال أو ظروف الطلب المحلي

يرى بعض الباحثين أن أحوال الطلب المحلي في دولة ما تلعب دوراً هاماً في توليد وخلق الميزة التنافسية للدولة في أنشطة أو صناعات محددة، وهي تشير إلى مجموعة من الخصائص، تتمثل في تكوين الطلب المحلي، وحجم ونمط معدل النمو في الطلب المحلي، كما انه يشير إلى الآليات التي يمكن من خلالها نقل تفضيلات المستهلك المحلي في دولة ما إلى الأسواق العالمية⁽²⁰⁾.

وتنقسم الآثار المتولدة عن ظروف الطلب المحلي إلى نوعين:

- **الآثار الساكنة:** وتأتي من تأثير هذه الأحوال على اقتصاديات الحجم⁽²¹⁾.
- **الآثار المتحركة أو الديناميكية:** وتأتي من تأثير ظروف الطلب على عمليات الابتكار والتحسين.

ويشير اصطلاح أحوال الطلب المحلي إلى مجموعة من السمات الهامة تتمثل في:

- هيكل الطلب المحلي: أي طبيعة احتياجات المستهلكين.
- حجم ونمط معدل النمو في الطلب المحلي.

ب- الصناعات المرتبطة والصناعات المساندة

يقصد بذلك أن تتواجد لدى الدولة صناعات ذات مستوى عالمي تكون مرتبطة ومساندة لبعضها البعض مما يسهم في إثراء الميزة التنافسية للدولة في أنشطة أو صناعات محددة أو في أجزائها. والصناعات المرتبطة هي تلك الصناعات التي تشترك معاً في التقنيات والمدخلات وقنوات التوزيع والعملاء. فالشبكة المعقدة من التفاعلات داخل هذه التجمعات تستطيع أن تكون مصدراً رئيسياً من مصادر الميزة التنافسية⁽²²⁾، ومن أبرز الأمثلة على ذلك تشير إلى أن نجاح سويسرا في مجال الدواء ارتبط بنجاحها الدولي السابق لها في مجال صناعة الأصباغ. كما ارتبط تفوق سنغافورة في مجال خدمات الموانئ بتفوقها أيضاً في مجال إصلاح السفن. وارتبطت الهيمنة الأمريكية على صناعة الحاسبات الآلية بسيطرتها على صناعة البرمجيات وخدمات قواعد البيانات.

وترجع سيادة إيطاليا في عالم الحلبي الذهبية والفضية إلى قيام الشركات الإيطالية بإنتاج نحو ثلثي الإنتاج العالمي من الآلات المستخدمة في صناعة الحلبي.

ج- طبيعة عوامل الإنتاج

تتمثل عوامل الإنتاج في المدخلات الضرورية اللازمة لدعم قدرة صناعة ما على المنافسة، وتأخذ هذه العوامل الشكل التقليدي (العمالة والموارد الطبيعية ورأس المال) بالإضافة إلى البنية الأساسية التي تساعد على تهيئة المناخ لخلق الميزة التنافسية للدولة، كما تساهم أيضا في توسيع التجارة، جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتقليل تكاليف الإنتاج.

د- إستراتيجية المنشأة وهيكلها وطبيعة المنافسة المحلية

يضم هذا المحدد الأهداف والاستراتيجيات وأساليب تنظيم المنشأة، بالإضافة إلى طبيعة المنافسة المحلية والتي تشجع على الاختراع وتهيئ المنشأة للنجاح على المستوى العالمي.

ويترتب على الاختلافات في المناهج الإدارية والمهارات التنظيمية خلق مزايا للعديد من الدول في أنواع مختلفة من الصناعات، وتمثل العلاقة بين العلم والإدارة أهمية خاصة في كثير من الصناعات لأنها تقوم بدور حيوي في التطوير والابتكار في المنشآت⁽²³⁾.

هـ- دور الحكومة

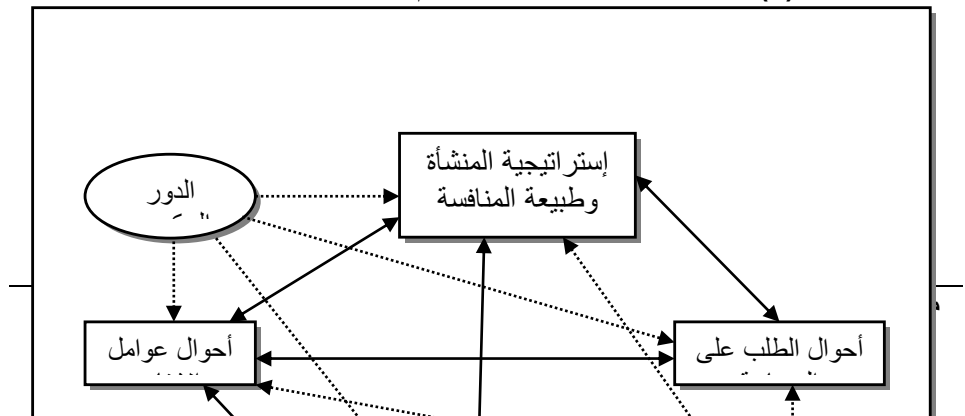
يستطيع الدور الحكومي أن يحسن أو يعرقل تواجد الميزة التنافسية لدولة ما. والدور السليم للحكومة هو أن تلعب دور المحفز، وتشير التجارب المختلفة إلى نجاح الشركات المحلية في اكتساب الميزة التنافسية عندما تلعب الحكومة دوراً غير مباشراً لتحقيق التوافق المطلوب، مثل ما تم من سياسات في اليابان وكوريا.

و- عامل الصدفة

يتمثل في الظروف التاريخية، الثقافية وكذا الجغرافية والمناخية لمنطقة ما تؤثر على مجموعة من المحددات مما يؤدي إلى نجاح صناعة من الصناعات عن غيرها.

ويوضح الشكل رقم (4) تفاعل المحددات السابقة مع بعضها البعض بشكل جماعي بما يترتب عليه تحقيق الميزة التنافسية، ويستطيع أي محدد أن يؤثر في المحددات الأخرى، وتعتبر بعض التفاعلات أقوى من غيرها. وتأخذ هذه المحددات شكل رباعي، ويمثل كل محدد إحدى رؤوس هذا الشكل الرباعي.

شكل (4) : محددات الميزة التنافسية كنظام متداخل و متكامل عند بورتر

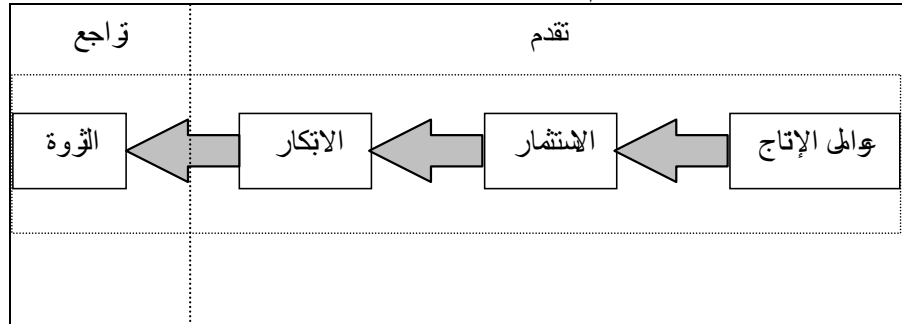


ويدل الخط المتصل على العلاقة بين المحددات كنظام حركي (ديناميكي) يعمل باعتماد ومساندة متبادلة، كما يدل الخط المتقطع على تأثير المناخ العام (اقتصادي، سياسي، اجتماعي) الذي يتفاعل مع متغيرات أخرى مثل عامل الصدفة والدور الذي تلعبه الصدفة.

2-مراحل تطور الميزة التنافسية

يرى بورتر أن الميزة التنافسية تمر بأربعة مراحل خلال تطورها، تعكس المصادر التي تستمد منها العناقيد الصناعية ميزتها التنافسية. وليس من الضروري أن تمر الميزة التنافسية لدولة ما بجميع هذه المراحل، ولكن أن تمر ببعضها أو إحداها، وكذلك ليس ضروريا ترتيب هذه المراحل⁽²⁴⁾. و الشكل التالي يظهر تلك المراحل.

الشكل رقم 5: مراحل تطور المزايا التنافسية



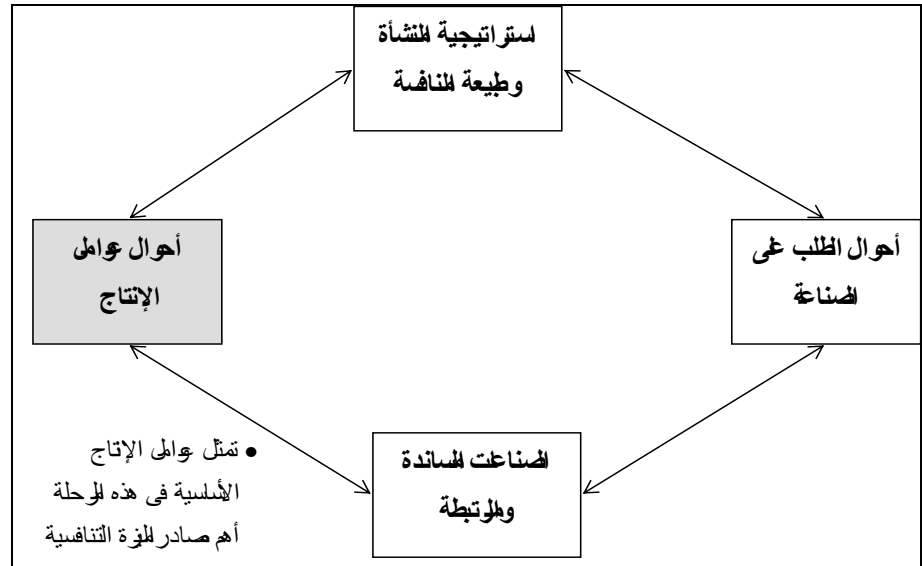
Source: Porter, Michael E, (1990), "The competitive Advantage of Nations" The Free Press, New York, p.546.

وتمثل المراحل الثلاثة الأولى من تطور التنافسية عن المزيد من التطوير في القدرة التنافسية وتكون مصحوبة بمستوى مرتفع من الرفاهية الاقتصادية، بينما تمثل المرحلة الأخيرة نوعاً من التدهور والانحدار. وهذه المراحل بالتفصيل كما يلي: (25)

أ- مرحلة قيادة عوامل الإنتاج

تعتمد الميزة التنافسية في هذه المرحلة على عوامل الإنتاج الأساسية سواء كانت موارد طبيعية، أو ظروف مناخية ملائمة للزراعة أو الرعي، أو وفرة عمالة منخفضة الأجور ذات مهارات متوسطة، الموقع الجغرافي، رأس المال والأرض. كما أن المنافسة في هذه الحالة تعتمد على المنافسة السعرية واستخدام مستويات متوسطة من التكنولوجيا التي يتم استقدامها من دول أخرى. كما تتميز الميزة التنافسية في هذه المرحلة بعدم الاستقرار. ولقد مرت جميع الدول على الإطلاق بهذه المرحلة خلال فترة زمنية معينة، باستثناء الدول حديثة العهد بالتصنيع. والشكل رقم 6 يبين الاقتصاد في مرحلة الاعتماد على عوامل الإنتاج.

الشكل رقم 6: الاقتصاد في مرحلة الاعتماد على عوامل الإنتاج



Source: Porter, Michael E, (1990), "The competitive Advantage of Nations"
The Free Press, New York, p.547.

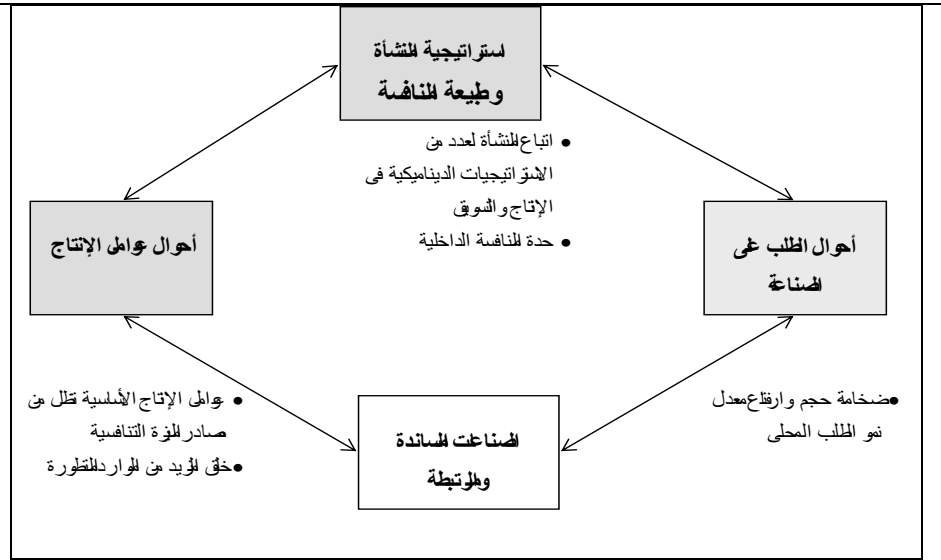
ب- مرحلة قيادة الاستثمار

المرحلة الثانية، والتي تتمثل في الاعتماد على الاستثمار (*Investment-Driven Stage*)، تقوم أساساً على رغبة وقدرة الدول والشركات على الاستثمار بكثافة شديدة، حيث تقوم الشركات بالاستثمار في تشييد بنية أساسية ذات حجم كبير وعلى درجة عالية من التطور والكفاءة، مزودة بأحدث التكنولوجيات في العالم. كما تقوم على امتلاك العمليات الإنتاجية وحقوق تصنيع المنتجات الأجنبية من خلال ترخيص الشركات الأجنبية أو إقامة شركات مختلطة. وتمثل هذه التكنولوجيا درجة أقل تطوراً من التكنولوجيا المستخدمة في الشركات العالمية الأم التي عادة ما تسمح بنقل أحدث ما توصلت إليه من تقنيات.

في هذه المرحلة يتم تطوير عوامل الإنتاج وإنشاء المزيد من البنية الأساسية المتطورة، وتنمية الموارد البشرية ذات المهارات المرتفعة، كما تقوم الشركات بفتح عدد من الأسواق الدولية. وتقوم المنافسة المحلية على أساس خفض التكاليف ورفع جودة المنتجات وتقديم أنواع جديدة من المنتجات وتحديث عمليات الإنتاج. ولا تقوم الصناعات المساندة والمرتبطة بدورها على أحسن ما يرام، حيث يعتمد الإنتاج على تكنولوجيا ومعدات ومكونات أجنبية، وتعتمد هذه المرحلة عن المرحلة السابقة باعتماد الميزة التنافسية لدولة ما على تدفقات رؤوس الأموال.

ويتركز دور الحكومة في هذه المرحلة في التدخل المباشر من خلال بعض السياسات التي تتمثل في حفز التوزيع الأمثل لرؤوس الأموال، حماية الصناعة المحلية وتشجيع المنافسة، ودعم الصادرات، مساعدة الشركات في الحصول على التكنولوجيا من الدول المتقدمة، بالإضافة إلى دعم التطوير والابتكارات وتنمية الموارد البشرية. مرت اليابان بهذه المرحلة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تلتها بعد ذلك كوريا، وحالياً بلغت هذه المرحلة مجموعة من الدول أهمها تايوان، سنغافورة، هونج كونج، أسبانيا، والبرازيل. و الشكل اللاحق يوضح طبيعة هذه المرحلة.

الشكل رقم 7: الاقتصاد في مرحلة الاعتماد على الاستثمار

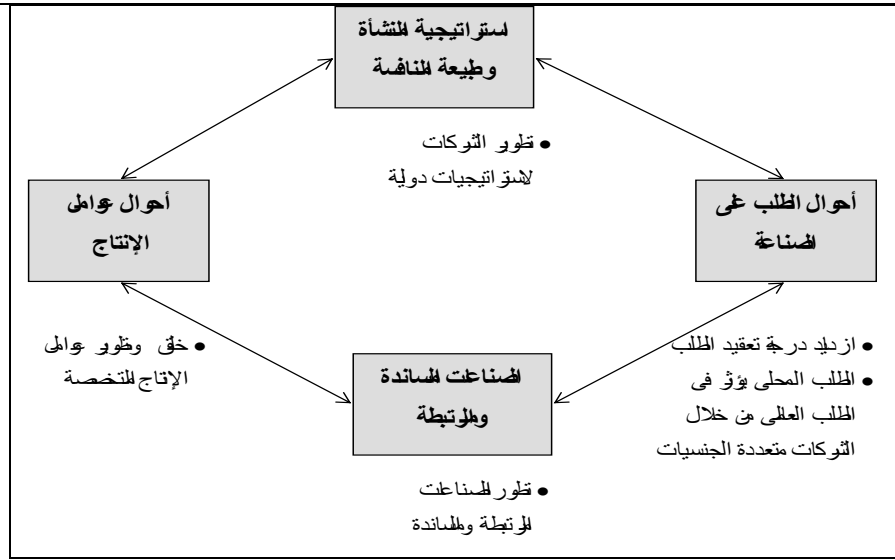


Source: Porter, Michael E, (1990), "The competitive Advantage of Nations" The Free Press, New York, p.550.

ج- مرحلة قيادة الابتكار

وفي المرحلة الثالثة، مرحلة الاعتماد على الابتكار تعمل جميع عناصر التنافسية معاً في أقوى درجات الترابط لتحقيق تنافسية الصناعة، كما تتسع وتتطور دائرة الصناعات القادرة على المنافسة بقوة، ولكن تظل بعض الصناعات تعكس الظروف البيئية والتاريخية للدولة. والشكل التالي يظهر الاقتصاد في مرحلة قيادة الابتكار.

الشكل رقم 8: الاقتصاد في مرحلة الاعتماد على الابتكار



Source: Porter, Michael E, (1990), "The competitive Advantage of Nations" The Free Press, New York, p.553.

يتطور الطلب المحلي نتيجة لارتفاع مستويات الدخل، ارتفاع مستوى التعليم، وأثر دور المنافسة المحلية. تتخفف المزايا التي تعود لعوامل الإنتاج مع ازدياد الضغط على أسعار عناصر الإنتاج وقيمة العملة الوطنية. وتقوم عناصر الإنتاج المنتقاة على ابتكار الجديد في مجالات تكنولوجيا الإنتاج.

ويطلق على هذه المرحلة، مرحلة الاعتماد على الابتكار، لأن الشركات تتعدى مرحلة نقل وتطوير التكنولوجيا من دول أخرى إلى خلق وابتكار التكنولوجيات الجديدة داخلياً. وتقوم الشركات بإنشاء شبكات مستقلة للتسويق والخدمات الدولية، وتتمتع منتجاتها بعلامات تجارية دولية.

كما تتميز هذه المرحلة بتطور وتنافسية الخدمات الدولية كانعكاس لتطور المزايا التنافسية للصناعة. ففي مرحلتي الاعتماد على عوامل الإنتاج والاستثمار يقتصر تقديم الخدمات على تلك التي تعتمد على تكلفة العمالة مثل الشحن وبعض خدمات البناء والتشييد، بينما في مرحلة الاعتماد على الابتكار تقوم الشركات بتقديم خدمات أكثر تعقيداً مثل التسويق واختبارات الجودة. ويرتفع الطلب المحلي على هذه الخدمات نتيجة ارتفاع مستويات التعليم والدخول ومهارات المستهلكين، مما يمثل قاعدة أساسية لتطور هذه الخدمات.

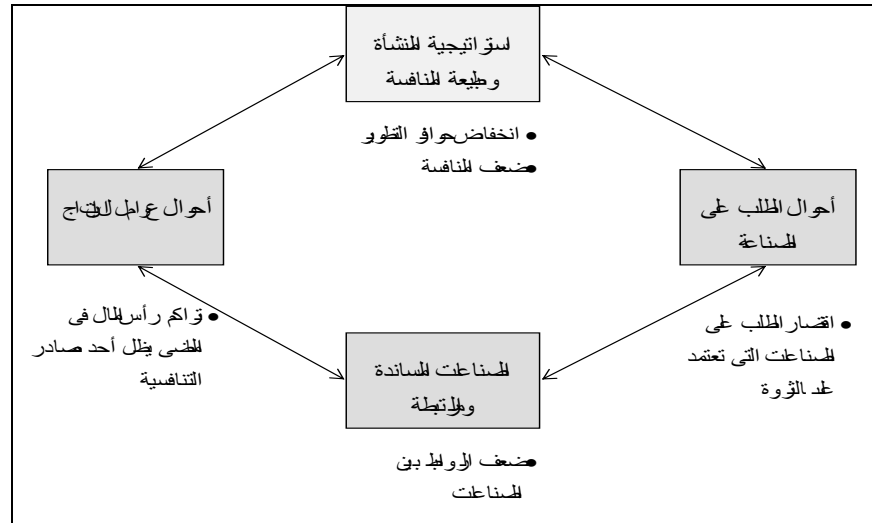
وفي هذه المرحلة تكتسب العناقيد قدرات تنافسية ديناميكية وتتجه في أغلب الأحوال إلى الانفتاح على العالم الخارجي وتكوين شبكات عنقودية مع شركات في دول أخرى،

وبالتالي يتحول العنقود إلى العالمية. ويقتصر دور الحكومة في هذه المرحلة على الأساليب غير المباشرة لتوجيه الاقتصاد مثل تحفيز عملية خلق عناصر الإنتاج المتطورة ورفع جودة الطلب المحلي، وتشجيع إقامة شركات الأعمال الجديدة، والحفاظ على حجم المنافسة في السوق المحلي.

د- مرحلة قيادة الثروة

خلال المراحل الثلاث السابقة يمثل انتقال الاقتصاد من مرحلة لأخرى تطور في المزايا التنافسية للدولة واتساع مدى الصناعات التي تستطيع الدولة المنافسة فيهم، بينما تعد مرحلة الاعتماد على الثروة، (Wealth-Driven Stage)، من مراحل التدهور في الميزة التنافسية، حيث تعتمد الدولة في هذه المرحلة على الثروة التي تم تحقيقها في المراحل السابقة وإعادة توزيع الدخل بدلاً من توليده والشكل التالي يبين ذلك.

الشكل رقم9: الاقتصاد في مرحلة الاعتماد على الثروة



Source: Porter, Michael E, (1990), "The competitive Advantage of Nations" The Free Press, New York, p.558.

والمشكلة التي تواجه الدولة في حالة الاعتماد على الثروة هي عدم القدرة على الاحتفاظ بهذه الثروة، وذلك نتيجة تحول كل من المستثمرين والمديرين والأفراد عن أهداف الاستثمار والابتكار والتطوير إلى أهداف أخرى، عادة اجتماعية، بعيدة عن تلك التي أدت إلى تحقيق التقدم الاقتصادي.

في هذه المرحلة تفقد الدولة الميزة التنافسية في العديد من الصناعات وذلك نتيجة لعدد من الأسباب، أهمها الاهتمام بالحفاظ على الوضع الحالي بدلاً من تطويره،

انخفاض الحافز على الاستثمار، وقدرة الشركات الكبيرة على التأثير على السياسات الحكومية لصالحهم. ومن أهم علامات دخول الدولة في هذه المرحلة هو شيوع عمليات الاندماج والاستحواذ.

رابعاً: سياسات دعم إستراتيجية العناقد الصناعية

يتوافق تفعيل إستراتيجية العناقد الصناعية مع أساليب سيادة نمط من العمل الشبكي للوحدات الإنتاجية والمؤسسات الحكومية والتمويلية وغيرها في عملية دعم التنافسية، كذلك يتطلب من الحكومة القيام بدور مختلف، فالسياسات الكلية لدعم التنافسية رغم ضرورتها إلا أنها غير كافية، فالجهات الحكومية تستطيع التأثير بصورة أكثر فاعلية على المستوى الجزئي من خلال إزالة العقبات والمعوقات التي تحول دون قيام العناقد أو تعرقل أداء العناقد القائمة بالفعل، إضافة إلى تصميم سياسات تكنولوجية وفنية ذات خصوصية بالعمليات الإنتاجية الخاصة بالعنقود. كما يمكنها أن تؤثر على الصناعات المرتبطة والمساعدة من خلال دعمها للبحث والتطوير العلمي، ووضعها للمواصفات لمنتجاتها. كما تؤثر الحكومة على استراتيجيات المؤسسات من خلال السياسات والقوانين الخاصة بالسوق المالي، الضرائب، قوانين الاحتكار، سياسات التنظيم والمنافسة. (26)

1- السياسات اللازمة لخلق وتنمية العناقد الصناعية

إن تفعيل إستراتيجية العناقد يتطلب العمل على جذب اهتمام الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم إلى أهمية العنقود والمزايا التي تعود من العمل في هذا الإطار. وفي هذا المجال يمكن تقسيم السياسات والخطوات التي يجب إتباعها من أجل خلق وتمكين العناقد الصناعية من أداء دورها في الاقتصاد الوطني إلى مجموعتين:

أ- مجموعة السياسات التي يجب إتباعها لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن يتكون منها العنقود. فلا يمكن تنمية العنقود دون تنمية ومساندة الوحدات الأساسية الداخلة فيه وهي الشركات. وفي حالة اختيار أسلوب العنقود كإستراتيجية لتنمية المشروعات فإن أنواع المساندة المطلوب منحها للشركات وإن كانت لا تختلف على المستوى الجزئي عن الأساليب الأخرى لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مثل الدعم الفني والمالي والتكنولوجي وغيرها، إلا أن الاختلاف يكمن في أسلوب منح هذه المساعدات.

ب- السياسات المساعدة على خلق هذه العناقد وتأهيلها للقيام بدورها. ففي بداية تكون العنقود فإن النمط السائد من العلاقات الصناعية يكون العلاقات الرأسية، بمعنى تعاون في شكل التوريد الخارجي بالمدخلات الوسيطة في سبيل إنتاج السلعة النهائية. ولهذا فإن العنقود يضم مجموعة من المنتجين في سلسلة القيمة المضافة لإنتاج هذه السلعة، مع ملاحظة أن الصلات الخارجية للعنقود تكون كبيرة لاستيراد المكونات ذات المحتوى التكنولوجي العالي أو ذات المحتوى الرأسمالي العالي.

وهنا يقع على الدولة مسؤولية المساعدة في نزوح العنقود من خلال تصميم البرامج التي تشجع على إرساء نمط شبكي من العلاقات مثل تشجيع التعاقد من الباطن وتشجيع تبادل المعلومات، وإنشاء مراكز تدريب مشتركة وشركات مشتركة جديدة يساهم فيها العاملين في العنقود إضافة إلى آخرين - وقد تكون الدولة طرف مستثمر فيها - من أجل تطوير نوعيات جديدة من التكنولوجيا التي تخدم العنقود أو من أجل التسويق الخارجي المشترك أو لإنتاج مدخل وسبب له صفة العمومية في هذا العنقود.

أيضاً يقع على الدولة مسؤولية إقامة الربط بين العنقود الصناعي ونظام التطوير الوطني وهو النظام الذي يضم ثالث نظم التعليم والتدريب ونظم الإنتاج ومؤسسات البحث العلمي والجامعات. ذلك أن هذا الربط هو الذي يدفع إلى تطوير العنقود ووصله إلى مرحلة التنافسية العالمية لأنه يكفل استمرارية تطوير نظم التعليم والتدريب وتطوير العلوم والتكنولوجيات على النحو الذي تحتاجه مدخلات التطوير في العنقود.

إضافة إلى ذلك فإن نشأة العديد من العناقيد في البداية تكون نتيجة لتوافر سوق محلي واسع ومحمى، أو لتوافر خام طبيعي، ومن هنا فإن أحد الأدوار الأساسية التي تكون مناهة بالدولة هو أن تحدد الأنواع المختلفة من العناقيد الصناعية الموجودة داخل اقتصادها وتتعرف على مرحلة التطور التي وصل إليها كل منها، حتى لا يضر تصميم السياسة الاقتصادية على المستوى الكلي بأحد العناقيد الهامة، إضافة إلى أن تكون العنقود من منتجين في سلسلة القيمة المضافة للسلع المختلفة قد يؤدي إلى تضارب المصالح على نحو يضر بالعنقود ويهدده بالانهيار. لهذا فإن تصميم السياسة الاقتصادية يجب أن يكون في إطار رؤية واضحة لأطر عمل مختلف العناقيد الصناعية في الاقتصاد، وأيضاً في إطار رؤية متكاملة لخريطة العناقيد ولعلاقات الارتباط بينها.

2- السياسات المساندة للعناقيد الصناعية في بعض الدول

تبين أهم التجارب الناجحة في الدول النامية في مجال العناقيد الصناعية، أن السياسات المتبعة لعبت دوراً حيوياً ومركزياً في صناعة هذا النجاح. ويوضح الجدول اللاحق يلخص السياسات التي قامت بها هذه الدول لدعم العناقيد الصناعية بها:

جدول (5): السياسات المساندة للعناقيد الصناعية في بعض الدول

السياسة المساندة	البرازيل	شيلي	اليابان	إيطاليا
السياسات التنظيمية	- اتخاذ العديد من السياسات التنظيمية لدعم عقود صناعة الأحذية.	- قامت هيئة المشروعات الصغيرة بتحديد مدير مسئول عن كل مجموعة مشروعات وتمثل أولى مهام المدير أن يكون ممثلاً للمجموعة التي يكون هو المسئول عنها في التعامل مع المؤسسات والتنظيمات المختلفة. وتقوم الهيئة بتحمل 70% من تكلفة هؤلاء المديرين.- تكون المدة التي يتم تكليف المديرين بها ثلاث سنوات حتى يتم التأكد من مقدرة الكيانات التي تكونت من الاستمرار في المجتمع دون الحاجة إلى إشراف الهيئة.	-إنشاء العديد من الهيئات والوحدات التي تعمل من أجل توفير الدعم اللازم للمشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم. وتعمل هذه الهيئات تحت إشراف الهيئة اليابانية للمشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم، وتقوم بدور السلطة التنفيذية لسياسات الدولة الخاصة بالمشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم.	- يتركز الدعم الحكومي على تقديم خدمات الأعمال الأكثر ملائمة لكل نوع من الصناعات من خلال مراكز للخدمات في المناطق الصناعية وتقوم بتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات، أهمها: ضمانات الائتمان- تأمين الصادرات - منح شهادات الجودة واعتماد العلامات التجارية.
التسويق	- يساند العنقود البرازيلي ما لا يقل عن 6 تنظيمات تجارية، بالإضافة إلى هيئة المعارض التجارية لصناعة الأحذية المحلية تعمل على تنظيم معرض دولي سنوي وبصفة منتظمة. - بالإضافة إلى منظمة خدمة الشركات الصغيرة البرازيلية والتي تقدم الدعم المستمر للشركات الصغيرة لتمكنها من الاشتراك في المعارض ومن أهم مظاهر الدعم تخفيض تكاليف حجز منافذ العرض إلى بالنسبة للشركات الصغيرة.	- عملت هيئة المشروعات الصغيرة على تنظيم المعارض الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى خلق علاقات مباشرة مع المصانع الأجنبية في مجال تنمية المنتجات الخشبية.	- تقوم منظمة التجارة الخارجية اليابانية بالعديد من البرامج التي من شأنها أن تدعم التجارة الخارجية لليابان وخلق شبكة دولية من خلال إنشاء 80 مكتب لها على مستوى العالم حيث تعمل هذه المكاتب على تجميع وتوفير مجموعة كبيرة من المعلومات ذات العلاقة بنشاط الشركات اليابانية. - يقوم معهد دراسات الاقتصاديات النامية التابع للمنظمة بالعديد من الدراسات الشاملة للاقتصاد، والأمور المتعلقة بالتجارة الخارجية في الدول الآسيوية والمناطق النامية، من أجل وضع رؤية واضحة لفرص التعاون المتاحة إلى جانب تحسين العلاقات التجارية بين الشركات اليابانية والشركات في تلك المناطق.	- تقوم مراكز الخدمات بتقديم عدد من الخدمات المتعلقة بتنظيم المعارض، تيسير الحصول على المعلومات الخاصة بالأسواق الجديدة والتكنولوجيا المتطورة، والدعاية للمنتجات.
التدريب والدعم الفني والتكنولوجي	- تقوم مدارس التجريب المهني بتقديم التدريب في مجالات دباغة الجلود وتصميم الأحذية وغيرها من المجالات المتعلقة بصناعة الأحذية. بالإضافة إلى وجود مركز محلي لتكنولوجيا صناعة الأحذية الجلدية.	- الاعتماد على العديد من المؤسسات التدريبية والتعليمية لرفع مستويات الإنتاج من حيث الجودة والتصميم والمواصفات الفنية وذلك من خلال الدورات التدريبية المتعددة التي تقدمها هذه المؤسسات للشركات العاملة في هذا المجال.	- تطوير البرامج التدريبية والندوات. -إتاحة استخدام التقنية الحديثة والإطلاع على آخر التطورات بها. -تعزيز البنية التحتية التكنولوجية وتسهيل الحصول على الموارد اللازمة من معلومات وموارد بشرية وتكنولوجيا حديثة. -تشجيع الوحدات الصغيرة على التعاون وتبادل الخبرات والمهارات خاصة في المجالات الإدارية.	- كذلك تقوم مراكز الخدمات بتقديم عدد من الخدمات المتعلقة بالتدريب ودعم الابتكار والتحديث.

خاتمة:

إن أهم ما نستنتجه من هذه المحاولة أن صغر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يمثل مشكلة كبيرة لنشاطها، بل هو قوة وميزة تسمح لهذه المؤسسات بالتكيف مع كل المتغيرات والصدمات المختلفة. ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في عدم وجود التنسيق والتعاون بينها، وعدم ارتباطها في نسيج وهياكل متكاملة تساعد على التغلب على مختلف المشاكل والصعوبات التي تواجهها، سواء كانت مرتبطة بالإنتاج أو التسويق أو غيرها. ومن هنا تأتي أهمية " العناقيد الصناعية" في احتواء هذا الخلل والنقص، وخاصة العناقيد الصناعية المحلية/الدولية كأحد أهم المداخل والأساليب التي تقوي هذه العلاقات بين المؤسسات الصغيرة ومحيطها.

إن من بين أهم المشاكل التي تعانيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، هو عزلتها عن محيطها الصناعي والعلمي، وبالتالي عدم قدرتها على تجاوز أهم الصعوبات. ويمكن النظر إلى " مدخل العناقيد الصناعية " كأحد الآليات لتجاوز هذه الصعوبات، واحتواء التفكك في النسيج الصناعي هذه المؤسسات مع البيئة المتنوعة التي تحتضن هذه المشروعات.

- (1) لمزيد من المعلومات، أنظر:
Fabio Russo, General Review Study of Small and Medium Enterprises (SMEs) Cluster India, UNIDO , July 1999, p.4.
- (2) تعتبر إيطاليا أكثر دول الاتحاد الأوروبي اعتمادا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يصل متوسط عدد العمال في المؤسسات الصناعية الإيطالية إلى 7 عمال، ففي حوالي 98 في المائة من المؤسسات الصناعية يصل عدد العمال إلى أقل من 100 عامل، و90 في المائة من تلك المؤسسات فيها أقل من 20 عامل، ولا ينافسها في ذلك أي دولة أخرى في جميع أنحاء العالم سوى اليونان وإسبانيا. لمزيد من المعلومات، أنظر:
Silvano Bertini, Lee M. Miller, Pairizio Bianchi, (1997), The Italian SME Experience and possible lessons for emerging countries, UNIDO Working papers, p6.
- (3) علي همال ، أهمية القيادة الابتكارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، السجل العلمي، للمؤتمر السنوي الرابع في الإدارة _ القيادة الإبداعية لتطوير وتنمية المؤسسات في الوطن العربي، دمشق، 2003، ص 314.
- (4) صالح الصالحي ، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، السجل العلمي لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي – الإشكاليات وأفاق التنمية، القاهرة ، يناير، 2004 ، ص 169.
- (5) ايروول طياماز، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات التحويلية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية ، المجلد (23) ، 2002، ص87.
- (6) رضا قويعة ، دور المؤسسة الصغرى والمتوسطة في دعم الاندماج الاقتصادي والاجتماعي ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد (8) ، صيف ، 1997 ، ص47.
- (7) سروار هويوم ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية – تجربة اليونيدو ، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية ، المجلد (23) ، 2002، ص 23-24.
- (8) Gulf Industrial Bulletin, Volume (4), Issue (31), Jan.2003
- (9) Michael E. Porter, (1998), "Clusters and the New Economics of Competition", Harvard Business Review, p.78.
- (10) د. طارق نوير، دور الحكومة الداعمة للتنافسية، حالة مصر، ورقة عمل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- (11) The department of Trade and Industry, Clusters, 14 July 2003, <http://www.dti.gov.uk/clusters>.
- (12) Erol Taymaz, & Yilmaz Kilicaslan, (2000), "Subcontracting: A Model for Industrial Development?", ERF 7th Conference, Amman, p.2.
- (13) Ibid, p.2-3.
- (14) Giuseppe De Arcangelis, Giovanni Ferri, Pier Carlo Padoan, (2002) "Firm's Clustering and SEE Export Performance: Lessons from the Italian Experience", Social Science research network, p.6.
- (15) Alex bollard, (2002), "Industrial Clusters: Rationale, identification and Public Policy", University of Sussex, Sussex European Institute, P.2- 3.
- (16) عمر محمد عثمان صقر، " مدى تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري على القدرة التنافسية للاقتصاد المصري"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الأول 1997، ص 213.
- (17) UNCTAD (200), Environment, International Competitiveness and Development, N°. 796, P 6.
- (18) Michael E. Porter, (1990), "The competitive Advantage of Nations" The Free Press, New York, p. 73-124
- (19) محمود حسن حسني، "الميزة التنافسية ومناهج قياسها مع التطبيق على قطاعات الخدمات في مصر (صناعة البرمجيات)"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان، العدد الثاني 1997، ص 198.
- (20) لمزيد من المعلومات، أنظر: الدكتور سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة الثالثة، 2003، ص 280.

(21) المنفعة الناتجة عن ممارسة أنشطة شبيهة باقتصاديات الحجم الكبير، مثل انخفاض التكلفة الناتج عن التوسع في حجم النشاط، أما على مستوى اقتصاديات الحجم، فالتكلفة تزيد مع زيادة حجم النشاط، ومع انتشار الشركات متعددة المنتجات فإن ما يطلق عليه اقتصاديات الحجم الكبير هو في الواقع يمكن أن يطلق عليه اقتصاديات الحجم.

(22) Graham T. Crocombe, Michael J. Enright and Michael E. porter, (1991), 'Upgrading New Zealand's Competitive Advantage', Oxford University Press, p. 30.

(23) Ibid, p. 30-31.

(24) الدكتور سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص 284.

(25) Porter, Michael E., (1990), 'The competitive Advantage of Nations', The Free Press, New York, p.545-460.

(26) لمزيد من المعلومات، أنظر إلى كل من :

محمد بابكر: سياسات التنظيم والمنافسة، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، عدد 28، الكويت، 2004.
-طارق نوير، مرجع سابق، ص 9-10.